

## أزمة الدولة في عصر العولمة

محمد بن جلطي

طالب دكتوراه / جامعة وهران 2

تحت إشراف: اد. برباح مختار / جامعة وهران 2

### تقديم:

يقتضي التفاوت التاريخي بين المجتمعات العربية والمجتمعات الغربية مراعاة حدود السؤال كذلك؛ إذ كيف تأسس الدول العربية كياناتها كدول ذات سيادة بالموازاة مع عوائق لا يمكن أبدا التحرر منهما في المدى المنظور؛ وهي عائق الإرث الاستعماري؛ وعائق شرعيات التراث؛ وعائق فضاء العولمة المنفلت من كل سيادة؟

إن سلطة العولمة ومع القوانين التجارية التي حددتها السياسات الاقتصادية للدول الكبرى صناعيا والتي حررها البنك الدولي في تسعينات القرن الماضي؛ أنتجت شركات عابرة للقارات والدول، ومع الانفجار المعلوماتي أيضا وفضاءات وسائط التواصل الاجتماعي؛ لم يعد العالم قرية كما كان؛ بل أصبح العالم شاشة. أمام هذا الواقع غير المعقلن الذي أنتجته وتنتجه العولمة بشكل يومي؛ نتساءل عن صلاحيات تشكيلات السيادة السياسية والثقافية عندنا؛ كمجتمعات لا تزال تبحث كياناتها السياسية عن نموذج دولة ناجح بالمعنى القانوني والأمني والثقافي والمواطني والديمقراطي لكلمة الدولة.

عندما نشر يورغن هابرماس \_أحد أبرز الفلاسفة المعاصرين كتابه: ما بعد الدولة \_الأمة» بين سنة: 1998 و 1999 عنون إشكالياته بـ: مستقبل الدولة في عصر العولمة، وكذلك: الدولة الأمة تحت ضغط العولمة،<sup>1</sup>؛ والذي تطرق فيه لتراكمات مفهوم الدولة والاجتماع الساسي والمشاكل الاقتصادية، ولتصل هكذا نقاشات في الفلسفة الغربية المعاصرة بالقول مع عالم الاجتماع الالمانى نيكلاس لوهمان بأن: قضايا مثل الصحة والبيئة؛ أضحت أهم من السياسة<sup>2</sup>

إنها قضايا الإنسان المعاصر. كما انه واقع متقدم ينبغي إستحضاره بقوة أثناء مسألتنا لواقع التشكلات السياسية للدول العربية وما رافقها من تعثرات وتأزمات وصراعات؛ الأمر الذي رافق كل اشكال الخطاب العربي المعاصر؛ وليس فقط الخطاب السياسي؛ والذي هو نفسه \_كما يقول الجابري \_ عنه: "سيمارس الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر السياسة إذن؛ في موضوعات غير سياسية"<sup>3</sup>. وهذا إشكال آخر يجعلنا نتساءل عن مدى وشكل تتبع الفلسفي والثقافي للممارسات السياسية العربية؛ بعيدا

حسن مصدق: يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت؛ النظرية النقدية التواصلية بيروت: ط: 1، 2005، ص: 183<sup>1</sup>

2\_ المرجع نفسه: ص: 183

\_محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، بيروت؛ ط: 5؛ 1994، ص: 65<sup>3</sup>

عن الإصطفاة الإيدولوجي الضيق و المؤقت ، كيف يراجع النظر الفلسفي التشكلات السياسية بكل تأزماتها التاريخية والراهنة ؟ وفي الوقت نفسه إستحضار تحديات عصر العولمة ؟

في البداية مرت الدول القطرية العربية بأزمة وتهديد شديدين ، فمرة كانت مهددة بالتفتت الداخلي و مرة كانت مهددة بالاجتياح الخارجي ناهيك عن الأزمات الدينية و الطائفية و الإقتصادية التي لم تتخلص منها إلى غاية اللحظة ، الأمر الذي خلق هوة كبيرة بين المجتمع والدولة أدت في كثير من الأحيان أن تصل – إن لم تصل في مرات عديدة كما حدث مع الجزائر سنة 1988 و معظم الدول القطرية "الجمهورية" – إلى حد التصادم بين الشعب و الحكومة. وذلك إما لقلّة في مواردها الطبيعية " الريعية " و كثرة في إنتاجها الديمغرافي، كما هو الحال في مصر بتصرف ، و هذا الأمر قليل الحصول إلى درجة النذر ، أو لتخلف في تسيير امكاناتها و انعدام التنمية المستدامة فيها لكثرة انتشار الفساد كون أغلبها – الدول القطرية – تدين بالولاء و التبعية لجهات خارجية من دول أو مؤسسات عالمية . هذا الأمر سيجعل لفظة أو مصطلح مشكلة قليل عن الحالة التي سنحاول ايضاحها هنا ، لذا سنستعمل لفظة " أزمة " على الحالة التي تمر بها معظم الدول القطرية بل مجملها بنظاميها الملكي و "الجمهوري" .

لا ضير في القول أن الدول القطرية نجحت إلى حد ما في الاستمرارية و الثبات لبضع عقود من الزمن منذ استقلالها ، إلا أن هذه الاستمرارية لا يمكن أن تمحي أثر الأزمة الراهنة التي تعيشها معظم الدول القطرية المتمثلة في التفتت و التدخل الخارجي أو التطرف الديني بل و حتى الانهيار الاقتصادي. هذا الأمر لا يعني أن استعمال كلمة أزمة بدل مشكلة يفهم منه عدم أو استحالة إيجاد حل ايجابي فعال في المسألة ، بل الاستعمال ها هنا يعني ويرجى منه الوقوف وقفة المتأمل الجاد المتخصص باستعمال جميع الوسائل و الموارد لمواجهة شاملة و جذرية فإذا تم ذلك فإن الأزمة تتحول تدريجيا إلى "مشكلة " أي قابلة للحل<sup>1</sup>.

إن التأكيد على لفظة أزمة ، نريد أن نوضح من خلاله أن هناك تراكم تاريخي و معرفي "مشكلاتي" إن صح التعبير ، صاحب الدولة القطرية ومخاضها القيصري المشوه ، ولما كانت مدة عمر هذه المشكلات تساوي عمر الدولة القطرية العربية – بل بعض المشكلات وجدت في ظل الاستعمار الأجنبي أو الدولة العثمانية – أو أكثر ، فإن عدم التعامل مع هذه المشكلات بجدية في زمانها ومكانها جعلها تتراكم لتتبعث بعد أربع عقود تقريبا لتصبح أزمات يمكن تلخيصها فيما يلي :

<sup>1</sup> الأنصاري ، محمد جابر ، تكوين العرب السياسي و مغزى الدولة القطرية ، مدخل إلى اعادة فهم الواقع العربي ، ط1 بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ماي/ أيار 1994 ، ص 17-37.

## مسألة الانتماء و الهوية وايدولوجيا الدولة :

منذ "الوجود بالفعل" و الدول القطرية تتصارع مع نفسها محاولة إرساء وجود لماهيتها خاصة مع التجريبتين الناصرية و البعثية بتماھيھا مع ثلاث هويات ، فلا يمكن أن تختار إحداھن دون الدخول في مشكلة داخلية أو خارجية، إقليمية، فهي وإن اختارت مثلا القومية كهوية خاصة بها ونظرت الى القطرية من حولها على أساس أنها مسألة ليست بالمهمة في تكوينها<sup>1</sup>، ستصطدم بلا شك – وهي فعلا صدمت – بمكونات أثنية مرة ، كما حدث في العراق مع الأكراد، أو على المستوى الجغرافي و القطري الجوّاري – كما يحدث الساعة في كل من اليمن مع السعودية و سوريا مع تركيا – هذا مع التذكير بالرفض النهائي و المعارض طبعا للقوى الخارجية الاقليمية أو الدولية لمثل هكذا مشروع، أما ان اختارت القطرية الوطنية فستصطدم بشريحة من يرون أن بالالتحام في عالمية دينية اسلامية – عودة الى الخلافة الاسلامية على منهاج "النبوة" – أو من يطرحون المسألة من الجانب الاقتصادي بحم قطريتهم ونقصانها الملحوظ بالنسبة للموارد الواجبة للتنمية وبناء الاقتصاد و المحافظة على الاستقلال.

إلا أن واقع الحال في الممارسات العملية كان هو الوطنية القطرية حتى في الحالات التي أعلنت فيها الدولة أن هويتها عربية/اسلامية أو اسلامية/عربية<sup>2</sup>.

كل هذه الأطروحات للدولة القطرية كان القصد منها اثبات الوجود و الجدارة ، إلا أن الأمر كان مجرد حلم لم تستطع الدولة القطرية العربية تحقيقه ، فمع نهاية العهدين الثالث و الرابع – نهاية السبعينات و بداية الثمانينات – أظهرت مؤشرات المشروع القطري الخاص كامل العجز لتضرب بذلك مفهوم الهوية الذي صقلته ، فبدأت المشكلات تتراكم الواحدة تلو الأخرى ، و بعد أن فشلت الدولة القطرية العربية في مشروعها القومي مع نهاية الخمسينات و الستينات هاهي تلاقى هزيمة في مقابل مشروعها الوطني القطري الخاص لتقترب من خطر التقسيم، الى دويلات بل حتى الى كنفوهات ، والزوال أو الاجتياح الخارجي كما يحدث الآن للعراق و سوريا واليمن .

ولأن الدولة القطرية العربية آثرت لنفسها المشروع القطري الخاص على المشروع القومي لأسباب ليست محل بحثنا اللحظة ، وجدت نفسها اليوم ، ولحل مشكلاتها الداخلية العربية عربية أو العربية اسلامية ، تتحالف مع دول خارجية أجنبية بعدما كانت فيما قبل و تحت عنوان المشروع القومي تحل الصراعات العربية اسلامية داخل المظلة القومية بل كانت في كثير من الاحيان تحتوى داخل النظام العربي نفسه<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> مثل سوريا والعراق و مصر و اليمن

<sup>2</sup> الجابري، محمد عابد، مسألة الهوية "العروبة و الاسلام ..و الغرب"، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 1995 ، ص59-21.

<sup>3</sup> الرشيدى أحمد حسن، احياء النظام الاقليمي العربي، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، القاهرة ، ط1 2001 ص

على هذا يظهر أن مسألة الانتماء و الهوية تعتبر اشكالية جد حساسة تطرح نفسها و "اليومي " العربي خاصة مع تداخلها ومنظومة المسائل الاجتماعية و الفكرية الحيوية في الدولة القطرية العربية ، و لما كان كل مفهوم "الانتماء/الهوية " يشكل في ذاته اشكالا معينا يفرض نفسه على الدولة القطرية العربية ، فإن محاولة المرادفة القصرية أو التماهي سيحدث بلا شك إشكالا أكبر يصل الى حد الأزمة كما وضحنا سابقا .

تحديات الدولة : من القبيلة إلى المدينة

يتكون الوطن العربي قبل و بعد تحديده قطريا من كيانات عرقية و قبلية و طائفية ، ولما كانت الدولة تكاد تكون تلك الجملة من الافراد الذين جمعهم لغة واحدة و ثقافة اجتماعية واحدة ، ناهيك عن التاريخ الواحد خاصة في المقاومة و النضال ، لأنه لا يخفى على أحد أن الدولة القطرية العربية إنما ولدت من رحم الإمبراطوريات المستعمرة الغربية مثل الإمبراطوريات البريطانية أو الفرنسية أو حتى "الإمبراطورية العثمانية" من قبل.

لهذا لم يكتب للمشروع العربي القومي النجاح من الأصل ، لأن هذه الأخيرة – الدولة – لم تلقن أصلا معنى القومية إلا بعد الانفصال والتحديد القطري، و لأن إرهابات وجودها أتت من الإمبراطورية الغربية أو "الإسلامية العثمانية " إلى التحديد القطري "الخاص " ، نلاحظ أن قيام الدولة القطرية لم يكن بالمفهوم الحدائي لقيام الدولة من مؤسسات و قانون بل كان على أسس انفصالية جهوية، مما أدى الى تفعيل دور القبيلة والطائفة أكثر مما كان سابقا، فالقبيلة هذا التكوين الاجتماعي الذي يقوم على رابطة الدم والعادات الاجتماعية والثقافية<sup>1</sup> ، كان فيما قبل و في ظل الإمبراطورية العثمانية أو الامبراطوريات الاستعمارية الغربية على العموم يعيش في ظل دولة قوية – شبه عالمية – مترامية الأطراف، الأمر الذي جعل القبيلة تنظر الى القبائل الأخرى بعين التساوي و المثل إما في الوجود أو الاستحقاق كما كان الأمر في ظل الإمبراطورية العثمانية أو المقاومة تحت سيطرة الإمبراطورية الغربية "في أغلب الأحيان" .

والحال بالمثل بالنسبة للطائفة في تكوينها الاجتماعي و انتمائها الديني<sup>2</sup> ، إلا أنه و في ظل الدول القطرية ، و ما تعانیه من ضعف في التكوين الحدائي لمفهوم دولة المؤسسات والقانون، أو خطر العدوان الخارجي و التفتت الداخلي ، ستتغير الرؤى السوسيوسياسية لهذه المجموعات – القبيلة والطائفة

---

<sup>1</sup> القبيلة جماعة تربط أعضائها صلات الدم والقراية ونمط الإنتاج والتوزيع، والاستهلاك، وأسلوب المعيشة، والقيم، ومعايير السلوك المشتركة وهيكل السلطة الداخلية. أنظر أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2000، ص 82.

<sup>2</sup> الطائفة جماعة من الناس يمارسون معتقدا دينيا بوسائل وطرق وفنون معينة . إنها تجمع ديني ولكنها تكتسب مع الوقت طابعا اجتماعيا وسياسيا . أنظر ناصيف نصار نحو مجتمع جديد، مقدمات اساسية في نقد المجتمع الطائفي ، دار النهار، بيروت، 1970، ص 244

- إما من جهة محاولة الدفاع عن وجودها ، أو من موقع ركوب موجة التغيير الحاصل بغية امتطاء كرسي السلطة خاصة وأنه في الدولة القطرية العربية فقط تنماهى السلطة في الدولة .

لهذا يجب التوضيح بين الاسم وفاعليته السلبية من قبيل القبيلة و"القبيلية" أو الطائفة و"الطائفية"، فالأول و يقصد منه الاسم ؛ ما هو إلا تجلي للبنية الاجتماعية أو عرقية وجدت قبل الدولة الحديثة أو القطرية نفسها لا يمكن التأسيس - لمفهوم الدولة - إلا من خلالها ، وكذا الحال بالنسبة الى الطائفة، إلا أن الأمر لا بد أن يتغير إذا أريد له أن يبقى في شقه الإيجابي خاصة في مفهوم الولاء لمثل هكذا أطروحات - القبيلة و الطائفة - .لأنه في الوقت الذي يكون فيه الولاء للقبيلة و الطائفة مشروعاً بل واجباً لا بد أن يكون هذا في ظل غياب الدولة المدنية الحديثة أو قبل تأسيسها أصلاً .

أما مع وجودها بكل ما يجب أن تكون عليه من التكوينات المدنية الحديثة ، فإن هذه "الكينونات" الاجتماعية والدينية التقليدية سيصبح عليها قصراً أن تتخلى عن دورها الأسبق - قبل تكوين الدول المدنية الحديثة - لصالح الدولة أو المجتمع المدني ، فيكون الولاء للقبيلة أو الطائفة ، من موقع الصالح العام و هو الدولة والمجتمع المدني ، خالي من حالة التعصب الخاص. وتلك الحالة . التعصب - التي يجتمع المفكرون على أنها مدمرة للمجتمع، لهذا فالمهم ألا يتحول الاعتزاز بالقبيلة الى قبلية و الاعتزاز بالطائفة الى طائفية<sup>1</sup>.

#### الدولة و مآزق إستحداث الشرعيةيات :

قبل الولوج الى شرعية السلطة أو الدولة و اصفاء عليهما صفة المشكلة أو الأزمة لا بد أولاً من تبيان مصادر الشرعية ففي الدولة القطرية العربية ، حيث أن هذه الأخيرة - الدولة العربية القطرية - تتعدد مصادر الشرعية لديها الى أكثر من واحدة وهي :

المصدر التقليدي.

المصدر الحديث (الجمهوري و الشخصية الكاريزمية) .

أما المصدر التقليدي فتتقسم فيه الأقطار العربية الى قسمين :

أولاً - النظام الملكي : الذي يضم أكثر من ثلث الأقطار العربية .فثمة ثمان دول قطرية عربية ذات أنظمة ملكية من مجموع واحد وعشرين دولة بعد الاستقلال القطري<sup>2</sup> . تتم فيه مباشرة السلطة من طرف الفرد الواحد دون مشاركة الشعب عن طريق الوراثة الطولية كما هو الشأن بالنسبة للمغرب الأقصى

<sup>1</sup> مداخلة سعد الدين ابراهيم ، التعصب و التحدي الجديد للتربية في الوطن العربي ، من مقال . على أسعد وطفة، اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة ، مجلة نقد وتوير ، 24 يناير 2015 من موقع <http://tanwair.com> .

<sup>2</sup> هلال على الدين، ابراهيم سعد الدين وآخرون ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط2 ، 1987، ص416.

والأردن مثلا ، و العرضية كما هو معمول به بالنسبة للعربية السعودية<sup>1</sup> ، أما مما تستقى شرعيته فالأمر هنا ينطوي على بعدين :

شرعية دينية : من هذا الموقع تحاول الدولة القطرية "الملكية" العربية الشرعنة لحكمها بمحاولة تطبيقها لتعاليم الدين الاسلامي اقتداء بأحاديث نبوية و السير في طريق طوبى الخلافة ، مستعينة على هذا الأمر - الحكم - بترديدها في كل محفل بتعاليم القرآن الكريم و السنة النبوية الصحيحة<sup>2</sup> .  
شرعية عرقية (قبيلية): و مثل هكذا شرعية نجدها في باقي الأنظمة الملة مطلقا ، وفيها تكون الغلبة بالقوة العددية أو المالية لقبيلة على باقي القبائل أو تحالف قبيلتين أو أكثر ، في حالة تقارب القوى، اما بالدم أو المصاهرة فكتون هذه الطرق واحدة من أهم المصادر الشرعية في الدول العربية ، لتقوم على أركانها السلطة السياسية ثم تتحول معها هذه العصب أو العشائر الى مؤسسات قانونية وسيادية و مصدر لتوليد المنظمات الممثلة لعصبياتها ، بل حتى التمثيل المؤسساتي ذاته يخضع لهذا التكوين<sup>3</sup> .  
أما المصدر الحديث فينقسم الى :

أولا- النظام الجمهوري : أما باقي الدول غير الثمانية من الواحد والعشرين بلدا قطريا عربيا فإنها لا تستمد شرعيتها من أي ما ذكرنا من المصادر التقليدية ، بل إن تسمية نظامها بالجمهوري يوضح صراحة مبدأ أو مصدر شرعيتها ألا و هو الشعب ، و نجد الدليل على ذلك في معظم دساتيرها و قراراتها الرسمية حتى التي كانت فيما قبل تخضع للأنظمة الملكية مثل مصر ، العراق ، ليبيا و اليمن<sup>4</sup> .  
إلا أن الدولة القطرية العربية "الجمهورية" و بالموازاة مع ما ذكرنا - أن الجمهور هو مصدر شرعيتها - تأصل لشرعيتها من مصدرين هامين آخرين كذلك هما :

الشرعية الثورية : رغم أن بعض الدول القطرية العربية شهدت بناء الدولة قبل فترة الاستعمار الأجنبي مثل الدولة المصرية ، إلا أن مصطلح الثورة نجده حاضرا في جميع المحافل السياسية كمحاولة لإضفاء نوع من الشرعية الموازية للشرعية الشعبية - بل التعويض على الشرعية الديمقراطية الغائبة بدعوى النضج السياسي و الوطني بل حتى القومي لمن يمتلكون هذه الخاصية "القدسية" في مواجهة النفوذ الأجنبي الذي كان فيما قبل استعمارا للدفاع عن الحدود الوطنية والقومية الوحيدة<sup>5</sup> .

---

<sup>1</sup> الوراثة الطولية يكون فيها التوريث من الابن طويا، ما العرضية يكون فيها التوريث ينتقل بين الاخوة الأشقاء الى الاخوة غير الأشقاء ...

<sup>2</sup> لمزيد من التوضيح أنظر: عبد الاله بلقرز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي . العوائق و الممكنات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 219 ماي 1997، ص 22-23.

<sup>3</sup> عبد الاله بلقرز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، المرجع نفسه، ص23.

<sup>4</sup> هلال على الدين، ابراهيم سعد الدين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص422.

<sup>5</sup> أنظر برهان غليون ، جورج طرابيشي، الديمقراطية والاغراب في البلدان العربية المواقف و المخاوف المتبادلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2001 ، ص24-25.

الشرعية الشخصية (الكاريزما) : كلمة يونانية تعني الموهبة ، استخدمها عالم الاجتماع الفرنسي ماكس فيبر للدلالة على مجموعة من الصفات و الجاذبية و المواهب الخارقة للعادة تأهل اصحابها للقيادة والزعامة و تحفز الناس على التمثل بهم و موالاتهم<sup>1</sup>.

أما أصل الكلمة من حيث التسمية ، فمعناه هدية كما أنه يراد به القوة الفائقة كما ورد في قاموس ويبستر<sup>2</sup>. يتحتم على ممتلك هذه الشخصية أن يتمتع بإحساس عميق بكل ما يشعر به الجمهور من آمال و آلام يجعله يعمل على تفعيل قوة ثورية تعيد طرح قيم و سلوك غير تقليدية فعالة ناجحة خاصة في أوقات "الأزمات " تجعل كل من ينظر اليه يرى فيه ذلك المختار أو المصطفى في عبادة من القداسة الأسطورية ، فهكذا شخصية يكون فيها الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية.

من الواضح أن الدولة العربية القطرية اعتمدت على هذا الوجه من التأصيل لشرعيتها نظرا للأوضاع التي ولدت داخلها وأصبحت تعاني منها ، فلجأت الى تلك التشريعات التقليدية من قبلية و طائفية و ثورية بل حتى كاريزمية شخصانية من موقع تاريخها الجنيالوجي أو الماهو معناد عليه ، إلا أنها رسمت سياسة خارجية و أيديولوجية واحدة تمن في تحديد أعداء الأمة العربية في الاستعمار والصهيونية<sup>3</sup> و رسم مخططات تنموية مستدامة لمواجهة التدخل الخارجي و النهوض بالأمة للغايات الكبرى .

إن إحدى المشاكل الرئيسية التي واجهت الدولة القطرية العربية منذ ولادتها كانت قواعد بناء شرعيتها كدولة وقواعد بناء شرعية النظام الحاكم فيها<sup>4</sup>، ناهيك عن أن جهاز الدولة القطرية و منذ إنشائه كان يتأرجح بين الإصلاحات : محاولا الإجابة عن سؤال الإنحطاط أو ثنائية التقدم والتأخر "لأرسلان" مرة في شقها السياسي و مرة في شقها العلمي الثقافي ، بعد اقتناعهم – مفكري الإصلاح – أن تقدم أوربا أو "الفرنجة " كان مرجعه الأساس العلمي الثقافي و أن العرب و المسلمين دخلوا في الانحطاط لما أهملوا العلوم الطبيعية و الرياضية التي هي كانت في الأصل علومهم " كنا أساتذتهم في سائر العلوم"<sup>5</sup>. و لما كانت هذه التنظيمات تعتبر وافداً أجنبياً أو موروثة من الخارج فإنها سوف تقوده فيما بعد إلى تبعية خارجية يكون مرتبطاً لأجلها باقتصاد السوق العالمي ، الأمر الذي سيثير سخط الجمهور لأنه بعد تخليهم – الجمهور – عن شرعية الإنتماء للقبيلة أو الدولة التقليدية سوف يتوجهون للدولة الحديثة بمفهوم

<sup>1</sup> عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، ط2 1990 ، ص 36.

<sup>2</sup> خالد عياش ، الشخصية الكاريزمية ، مقال من موقع <http://annajah.net/article/view?id=1305> .

<sup>3</sup> إلا أن بعض الدول العربية اليوم ولو من موقع غير مباشر تطبع مع الكيان الصهيوني على غرار مصر و السعودية

<sup>4</sup> شيخة ميشيل، " إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد:

22 ، العدد 1، 2006.

<sup>5</sup> أواميل على ، الاصلاحية العربية والدولة الوطنية، دار التنوير بيروت، ط1 1985 ، ص153.

الكفالة العامة من تجهيز و توظيف عمومي و تعليم و صحة و دفاع...إلخ ، و هذا الأمر سوف لن تستطيع الدولة القطرية اليافةة تقديمه لعدم قدرتها الاقتصادية و التنمية<sup>1</sup> .

إذا كانت الدول القطرية العربية استندت إلى أكثر من مرجع تأصيلي و تشريعي لبناء شرعيتها فإن العقود الأخيرة أظهرت تفتت هذه الشرعية في جميع مصادرها تقريبا لأنها لم تصل إلى "المرجو منه " الجماهيري أو الما ينبغي أن يكون . فالمتغيرات الإقليمية والدولية تؤكد هذا القول من خلال الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية ، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي و ظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ، حيث عمل هذا الأخير - النظام العالمي " الأمريكي " المهيم - بمقولة كل من هو ليس معي فهو ضدي ، الأمر الذي جعل الدولة القطرية العربية بين مطرقة الخارج المهيم والمسيطر و سندان اخفاها في الوصول الى المجتمع الى أفضل تنمية ومستوى معيشي ، وهذا الأمر خطر داهم يرتبط بالعوامل الخارجية اقليميا و دوليا<sup>2</sup> .

إن ترجيح كفة موازين القوى العالمية لصالح النظام الرأسمالي الليبرالي فرض على الدولة القطرية العربية التبعية المباشرة بعدما كان لها حق الاختيار ولو نسبيا بين المعسكرين ، فصارت بذلك مجبرة على استيراد الاستراتيجية المعمول بها ضمن طرق الهيمنة الأمريكية ( النظام العالمي الجديد ) خاصة في اعادة صياغة مفاهيم مثل حقوق الانسان ، التعددية الحزبية و اقتصاد السوق و هذا بعدما صار مركز القرار الدولي بيد الاحادية بعدما كان ثانيا ، كل تلك التداعيات و لا سيما التي نجمت عن المتغيرات الدولية قادت إلى أن يتشكل الفكر السياسي العربي بالاستناد الى نظرية من أجل البقاء و المحافظة على الهوية<sup>3</sup> .

هذه المتغيرات كلها جعلت الدولة القطرية العربية مجبرة على اتباع هذه التغيرات المفروضة عليها لمواكبة الركب "الاقتصادي و الحضاري فاضطرت إلى الاستجابة للمنادين باقتصاد السوق العالمي بالرغم من عدم امتلاكها قاعدة اقتصادية لأن معظمها - الدول القطرية العربية - هي دول ريعية بالمستوى الأول الأمر الذي يجعل استقرار الدولة مرهون بضمان أفضل سعر للصادرات الريعية من بترول و غاز الذين هما في الاصل محكومان بالدول المستهلكة والمنتجة العالمية ، لتترسخ بذلك قواعد لدولة ريعية متسلطة سياسيا قوامها تعطيل الديمقراطية و امكانية المشاركة السياسية و التعددية الحزبية على السلطة. إن النظام العالمي و في ظهوره المتسارع لم يعطي للدولة القطرية فرصة في العمل على ملفاتها الأساسية المستقبلية من صحة و تعليم و دفاع...بل حتى في شرعنة نظامها السياسي لتجد نفسها تأصل

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص195.

<sup>2</sup> عدنان السيد حسين ، البيئة الإقليمية والدولية الضاغطة في النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية و الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت 1997 ، ص 107 .

<sup>3</sup> محمد شيخة ، مرجع سابق ، ص 333.



لشرعية جديدة مفروضة عليها خارجيا و هي الديمقراطية الليبرالية الغربية الأمر الذي جعل منها – الدولة القطرية العربية – تواجه شرخا في شل النظام من الداخل و الخارج بل في شكل الدولة و الأمة<sup>1</sup> .

إن السياق التحليلي التفكيكي السابق لمفهوم الدولة القطرية و علاقتها بالنظام العالمي الجديد – العولمة<sup>2</sup> – و الآخذ بالانتشار و الامتداد إلى حد اعاقه استمرارية الدول الراهنة عامة يفرض أشكال ثقافية وفكرية تفرض نفسها على الكل من خلال الارتكاز على معطيات خارجية و داخلية ، كما وضح سابقا ، يقودنا لا محالة للسؤال عن مصير و مستقبل الدولة القطرية في ظل المتغيرات و الجيوسياسية والاقتصادية بل حتى الجغرافية . ذلك أن التقاطع الفكري و الثقافي الواقع بين كل الحضارات والشعوب اليوم خلق بؤرا شديدة التوتر دفعت بالكثير من المفاهيم و الأفكار التي أسست المجال السياسي العام للعالم العربي للاندحار والتخلل أمام رهانات معنى السلطة الحديث الذي لا يقوم أو لا يعمل إلا من خلال الارتكاز على مفهومي التداخل و الانتشار في مجتمع أو أمة ما ، و محاولة السيطرة عليه عبر خلق صدوات في بنيته المعرفية سواء تلك المتعلقة بالتصورات السياسية أو المفاهيم الثقافية من عادات و تقاليد فالعنصرين على ترابط شديد جدًا.

من هنا يتأكد لدينا أن واقع استمرارية الدولة الوطنية يشكل تحديا سياسيا جديا في العالم العربي لأن إضعاف سلطة الدولة وتآكل مبدأ السيادة الوطنية و لاسيما في الدول النامية و من ضمنها الدول العربية يدفع بالدولة إما الى ذوبانها في كيانات أكبر منها (فوق قومية) و إما تفتيتها الى كنتهوات عصبوية طائفية كما يحدث اليوم لدول الربيع العربي أصغر منها (تحت قومية)<sup>3</sup> ، فمع فشلها الداخلي في خلق ما يسمى في الفكر العلمي الاجتماعي السياسي ب"المجال السياسي " الذي يكفل للمواطن العربي حق الممارسة السياسية الذي يسمح له بالمشاركة الفعلية في تأسيس أو بناء شبكة علائقية بينه و بين السلطة . و مع الضغوطات الخارجية للأشكال السياسية المفروضة على هيكل الدولة الوطنية لفرض شكل سياسي معين يمكّن الدول الكبرى و الشركات المتعددة الجنسيات التدخل في الدول ككل ، نستنتج أن رهان مستقبلها – أي الدولة – مرهون بخلق سلوكيات سياسية تنفض على السلوكيات القديمة ، برسم

---

<sup>1</sup> لكن مع مرور الوقت يكتشف أن الحكومات القائمة ليست قادرة على تحسين الأوضاع ، فكل هذه الأمور قد تفقد الحكومات شرعيتها، للمزيد أنظر أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 35.

<sup>2</sup> على الرغم من وجود عدة تعريفات مترتبة عليها عدة ايديولوجيات من منحيز للفكرة كونها قدرا لا مفر منه الى رافض لها كونها شكل من أشكال الاستعمار الاجنبي الجديد ، المتعامل معها بنوع من الحذر الواعي ، سنعتمد تعريف الجابري على أن العولمة هي عبارة عن تنازل الدولة الوطنية أو حملها على التنازل عن حقوق لها لصالح العالم أو لصالح المتحكمين فيه . للمزيد أنظر محمد عابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر ، العولمة ، صراع الحضارات ، العودة الى الأخلاق ، التسامح ، الديمقراطية ونظام القيم ، الفلسفة و المدينة . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1997 ، ص 135 .

<sup>3</sup> أحمد الرشيدى، "العولمة ومبدأ السيادة الوطنية"، في: العولمة: قضايا ومفاهيم، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، إشراف وتحرير: د. حسن نافعة ود. سيف عبد الفتاح، القاهرة (2000)، ص 73

بنية معرفية جديدة تهيكّل المجال السياسي لهذه الدولة ، بحيث تعمل على خلق مشروع يعمل فيه أفرادها بصفتهم فاعلين سياسيين لا يتحركون إلا انطلاقاً مما تملّيه عليهم القرارات المتفق عليها من طرفهم ، بعبارة أخرى إن الدولة الوطنية اليوم بحاجة ماسة و كضمان لإستمراريتها و تجنب اندثارها أمام العولمة ، العمل على تأسيس مشروع وطني يكون خلق مفهوم "الفعل السياسي " في المجتمع و ترسيخه من أولوياتها لأن عملية الممارسة هي المفتاح الأساسي لكل وطن أو أمة تعمل على الحفاظ على مقوماتها و ضمان مستقبلها في العالم .

### قائمة المصادر والمراجع

- الأنصاري ، محمد جابر ، تكوين العرب السياسي و مغزى الدولة القطرية، مدخل الى اعادة فهم الواقع العربي ، ط1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،ماي/ أيار 1994.
- أومليل على ، الاصلاحية العربية والدولة الوطنية، دار التنوير بيروت ط1 1985.
- بلقزيز عبد الاله، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي. العوائق و الممكنات، مجلة المستقبل العربي، العدد 219 ماي 1997.
- الجابري محمد عابد ، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، العودة الى الأخلاق ، التسامح ، الديمقراطية ونظام القيم ، الفلسفة و المدينة . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1997 .
- الجابري، محمد عابد، مسألة الهوية "العروبة و الاسلام ..و الغرب"، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 1995.
- الرشيدي أحمد ، " العولمة ومبدأ السيادة الوطنية"، في :العولمة :قضايا ومفاهيم، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي 2000 ( 2 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، إشراف و تحرير :د .حسن نافعة ود .سيف عبد الفتاح ، ) جامعة - العام الجامعي - 1999.92 القاهرة.
- الرشيدي أحمد حسن ، احياء النظام الاقليمي العربي، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، القاهرة ، ط1 2001.
- سعد الدين ابراهيم ، التعصب و التحدي الجديد للتربية في الوطن العربي ، من مقال على أسعد وطفة، اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة ، مجلة نقد وتنوير ، 24 يناير 2015 من موقع <http://tanwair.com> .
- السيد حسين عدنان، البيئة الاقليمية والدولية الضاغطة في النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية و الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1997.
- شيخة ميشيل، " إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 22 ، العدد 1، 2006.

الصبيحي أحمد شكر ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2000.

غليون برهان ، طرابيشي جورج ، الديمقراطية والاعراب في البلدان العربية المواقف و المخاوف المتبادلة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001.

كاويا روجيه، تر سميرة ريشا، الانسان و المقدس، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 2010.  
الكياي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، ط 2 1990.  
ناصر نصار نحو مجتمع جديد، مقدمات اساسية في نقد المجتمع الطائفي، دار النهار، بيروت، 1970.

هلال على الدين ، مسعد نيفين ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2010.

هلال على الدين، ابراهيم سعد الدين وآخرون ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط 2 ، 1987.

وهبان أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي للعالم الثالث، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2000.